الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

إلى:
سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

نسخة إلى:
الدكتور محمد إبراهيم اشتية، رئيس وزراء دولة فلسطين
السيد إبراهيم خريشة، المندوب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
السيد أكرم الخطيب، النائب العام لدولة فلسطين
السيد مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967
السيدة ماري لولور، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
السيد كليمان نيالیتوسي فول، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
السيدة إيرين خان، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز حرية الرأي والتعبير وحمايتها
الأستاذ نيلس ميلزر، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية
السيدة إلينا شتاينرت، الرئيسة المقررة، للفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي
السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو الإعدام بعد إجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي
السيد إيمون غيلمور، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان

20 اكتوبر 2021

سيادة الرئيس،

نكتب إليكم باسم ESCR-Net – الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
وهي شبكة عالمية تتألف من أكثر من 280 منظمة ومناصرون ومناصرات في 75 بلداً، مكرسين جهودهم/ن لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال حقوق الإنسان.

نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا العميق إزاء القمع للاحتجاجات السلمية التي أشعلها مقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات أثناء اعتقاله من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

وفق مصادر موثوقة، اعتُقِل الناشط السياسي نزار بنات من منزل أقاربه يوم الخميس، 24 حزيران / يونيو 2021، على أيدي نحو 14 من عناصر الأمن الوقائي. ووفقاً لادعاءات أسرته تعرض السيد بنات إلى الرش برذاذ الفلفل والضرب المبرح بأعقاب البنادق والهراوات الخشبية وعتلة حديدية على أيدي رجال الأمن أثناء

Board

Maha Abdullah
Cairo Institute for Human Rights Studies, Palestine

Binota Moy Dhamai
Asia Indigenous Peoples Pact, Thailand

Irene Escorihuela Blasco
Observatori DESC, Spain

Priyanthi Fernando
International Women's Rights Action Watch Asia Pacific, Malaysia

Fernanda Hopenhaym
Project on Organizing, Development, Education, and Research, Mexico

Ryan Schlief
International Accountability Project, USA

S'bu Zikode
Abahlali baseMjondolo, South Africa

Chris Grove
Executive Director

إلقاء القبض عليه. وبعد فترة وجيزة من ذلك، أُعلِن عن وفاته في مستشفى قريب[1]. وجاءت نتائج تشريح الجثة تفيد بأن وفاته ترجع إلى عوامل غير طبيعية.

كان نزار بنات من النشطاء الناقدين للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكثيراً ما نشر مقاطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي نددت بالفساد، كما انتقد في الآونة الأخيرة تعامل السلطة مع جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى غيرها المسائل. كما ترشح السيد بنات لعضوية المجلس التشريعي في الانتخابات العامة لعام 2021 كمرشح مستقل ضمن قائمة الحرية والكرامة. الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في أيار / مايو 2021، لكن سيادتكم أجلتموها إلى أجل غير مسمى في نيسان / أبريل 2021. خلال حياته كان السيد بنات قد تعرض لمضايقات وهجمات بما في ذلك من اعتقالات وتهديدات بالقتل على خلفية نشاطه السياسي، وفي أيار / مايو 2021، أطلق مسلحون مجهولون الرصاص والغاز المسيل للدموع داخل منزله، بينما كانت زوجته وأطفاله في الداخل[2].

رداً على مقتل نزار بنات، انطلقت عدة احتجاجات سلمية في مختلف المحافظات الفلسطينية. وقُوبِل المتظاهرون/ات السلميون/ات بقمع شديد من عناصر قوات الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بعضهم بالزي الرسمي وغيرهم بملابس مدنية. وخلال احتجاجات سلمية متعددة في رام الله في أواخر حزيران / يونيو وتموز / يوليو وآب / أغسطس 2021، وثق موظفون/ات من مؤسسة الحق، العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين/ات من قبل قوات الأمن الفلسطينية، إذ لجأت إلى سحل المشاركين/ات، والاعتداء العنيف بالهراوات والحجارة عليهم/ن وعلى المارة، والاستخدام العشوائي للغاز المسيل للدموع في وسط المدينة بحضور نساء وأطفال وكبار السن. نُفِّذت هذه الاعتداءات ضد المتظاهرين/ات، رغم تواجد قوات الأمن بما في ذلك عناصر الشرطة الفلسطينية، التي لم توفر أي شكل من أشكال الحماية لهم/ن.

خلال الاحتجاجات؛ تم استهداف صحافيون وصحفيات وصُودِرت معداتهم/ن أثناء توثيقهم/ن للأحداث. كذلك، استُهدِف أحد أعضاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي كان حاضراً في سترته الخاصة بالأمم المتحدة، وأعضاء من فريق الحق الذين كانوا متواجدين أيضاً في سترات الحق كمراقبين ميدانيين أثناء إحدى الاحتجاجات، وتعرض بعضهم، بمن فيهم من إناث، إلى الضرب ومصادرة الهواتف المحمولة من قبل قوات الأمن[3]. استُهدِفت أيضاً المتظاهرات، بمن فيهن من صحافيات، بالتحرش الجنسي من عناصر تابعة لقوات الأمن وتواجدت بملابس مدنية وكذلك من متظاهرين شاركوا باحتجاجات مضادة. كما صودرت الهواتف المحمولة من بعض المتظاهرات، وتم اختراقها ونشر صورهن الشخصية في وقت لاحق[4].

أثناء اندلاع الاحتجاجات السلمية للتنديد بمقتل نزار بنات، نفذ أنصار لحركة فتح احتجاجات أخرى مؤيدة للحكومة الفلسطينية في موقع قريب من الاحتجاجات الأولى. وجاءت توثيقات تفيد بأن أنصاراً لحركة فتح قد اعتدوا على متظاهرين سلميين بالضرب دون أي تدخل لتقديم الحماية من الشرطة، بل وقيام المتظاهرين المؤيدين لحركة فتح من مصادرة هواتف محمولة من المشاركين في الاحتجاجات الأخرى وتسليمها إلى قوات الأمن المتواجدة في الموقع.

---

[1] منظمة العفو الدولية (24 حزيران / يونيو 2021): فلسطين: التحقيق في وفاة ناشط فلسطيني أثناء احتجازه يجب أن يكون شفافاً وفاعلاً. متاح في https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/06/palestine-investigation-into-death-in-custody-of-palestinian-activist-must-be-transparent-effective/

الجزيرة (24 حزيران / يونيو 2021): وفاة ناقد للسلطة الفلسطينية أثناء اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية. متاح في https://www.aljazeera.com/news/2021/6/24/critic-of-palestinian-authority-dies-during-arrest

[2] الجزيرة (24 حزيران / يونيو 2021): وفاة ناقد للسلطة الفلسطينية أثناء اعتقاله من قبل السلطة الفلسطينية، متاح في (https://www.aljazeera.com/news/2021/6/24/critic-of-palestinian-authority-dies-during-arrest)

[3] الحق (27 حزيران / يونيو 2021): الحق تدين هجوم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وقمعها لتجمع سلمي في رام الله. متاح في https://www.alhaq.org/advocacy/18571.html

[4] الحق (25 آب / أغسطس 2021): الحق ومنظمات لحقوق الإنسان والمجتمع المدني تحمل رئيس السلطة التنفيذية والحكومة المسؤولية عن انتهاكات الحقوق والحريات وانهيار المؤسسات الرسمية. متاح في https://www.alhaq.org/advocacy/18743.html

خلال الاحتجاجات اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية عشرات الأشخاص. أفاد الكثير منهم بأنهم عانوا من سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن أثناء الاحتجاز. ففي 5 تموز / يوليو 2021، أغلقت قوات الأمن أجزاء من وسط مدينة رام الله لمنع قيام الاحتجاجات واعتقلت سبعة أشخاص كانوا يتطلعون للمشاركة في احتجاج مخطط له[5]. وبينما نظمت أسر المتظاهرين المعتقلين وقفة سلمية أمام مركز الشرطة في منطقة البالوع في مدينة رام الله؛ انضم إليها نشطاء وصحافيون للمطالبة باحترام الحقوق والحريات والإفراج عن المعتقلين. قامت عناصر الشرطة الفلسطينية رداً على ذلك، بالاعتداء على المشاركين/ات بالضرب الشديد والسحل والرش برذاذ الفلفل[6]. واحتُجِز 22 شخصاً بما فيهم أفراد من هذه الأسر، إلى جانب مدافعين/ات عن حقوق الإنسان وأكاديميين/ات وصحافيين وشخصيات بارزة في المجتمع الفلسطيني كانوا حاضرين/ات أمام مركز الشرطة تضامناً، وذلك بصورة تعسفية، بمن فيهم نساء وكبار سن.

بالمثل أيضاً، اتخذت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية خطوات إضافية للحد من حقي حرية التعبير والتجمع السلمي. ففي وقت لاحق، في 21 آب / أغسطس 2021، مُنِعت وقُمِعت عدة احتجاجات، وأُلقِي القبض على 12 ناشطاً وناشطة حتى قبل تنفيذ الاحتجاجات، بمن فيهم خلدون بشارة ومحمد العطار وفادي قرعان وزكريا محمد وكوثر عبويني[7].

أدانت العديد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قمع الاحتجاجات[8]، وفي 1 تموز / يوليو 2021، قدمت مؤسسة الحق و33 منظمة فلسطينية أخرى بلاغاً جزائياً إلى النائب العام دعت فيه إلى إجراء تحقيق في الاعتداءات التي ارتكبتها جماعات بالزي المدني بحق المواطنين/ات خلال الاحتجاجات السلمية يومي الخميس 24 حزيران / يونيو 2021 والسبت 26 حزيران / يونيو 2021، وكذلك يوم الأحد 27 حزيران / يونيو 2021 في مدينة رام الله[9].

بدا مقتل الناشط نزار بنات وما تبعه من قمع للاحتجاجات السلمية كجزء من حملة أوسع في مواجهة المجتمع المدني والمعارضة سعياً لإسكات منتقدي السلطة الوطنية الفلسطينية[10]. وفي 6 تموز / يوليو 2021، أعرب ثلاثة من مقرري الأمم المتحدة الخاصين عن قلقهم الشديد إزاء الهجمات بحق منتقدي الحكومة، التي نفذتها قوات الأمن الفلسطينية. كذلك دعوا إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل في مقتل نزار بنات،[11] كما دعوا إلى المساءلة.

---

[5] الحق (5 تموز / يوليو 2021): الحق تدين استمرار قوات الأمن في شن هجمات على الاحتجاجات السلمية واحتجاز متظاهرين. متاح في https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18597.html

[6] منظمة العفو الدولية (7 تموز / يوليو 2021): قوات الأمن الفلسطينية تصعد حملة القمع الوحشية. متاح في https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/07/palestinian-security-forces-escalate-brutal-campaign-of-repression/

[7] ميدل إيست آي (23 آب / أغسطس 2021): مقتل نزار بنات: السلطة الفلسطينية تعتقل نشطاء في احتجاجات رام الله. متاح في https://www.middleeasteye.net/news/palestine-authority-west-bank-ramallah-arrests-nizar-banat-protests

[8] الحق (27 حزيران / يونيو 2021): منظمات لحقوق الإنسان تطالب بمحاسبة مرتكبي الهجمات على الاحتجاجات السلمية وتحذر من تدهور حالة حقوق الإنسان. متاح في https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18583.html

[9] الحق (5 تموز / يوليو 2021)، منظمات حقوق الإنسان تقدم إخطارا جنائيا إلى النائب العام للتحقيق في الهجمات ضد الاحتجاجات السلمية، متاح في ((https://www.alhaq.org/ar/advocacy/18585.html

[10] منظمة العفو الدولية (7 تموز / يوليو 2021): قوات الأمن الفلسطينية تصعد حملة القمع الوحشية. متاح في https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/07/palestinian-security-forces-escalate-brutal-campaign-of-repression/
هيومن رايتس ووتش (2021): التقرير العالمي 2021. متاح في https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/israel/palestine

[11] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (6 تموز / يوليو 2021): الأراضي الفلسطينية المحتلة: خبراء في الأمم المتحدة يدعون إلى وقف الهجمات ضد المنتقدين واعتقال المسؤولين عن ذلك. متاح في https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27267&LangID=E

بينما تلا مقتل نزار بنات تحريك النيابة العسكرية الفلسطينية لدعوى قضائية أمام هيئة قوى الأمن ضد 14 متهماً من أفراد جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، فمن الضروري أن تكفل جميع الإجراءات المتبعة للمحاكمة والإجراءات والضمانات القانونية الواجبة لضمان محاكمة منصفة وعادلة. ولتحقيق العدالة الشاملة، ندعو إلى محاكمة عاجلة ونزيهة تحاسب كل من تورط بمقتل نزار بنات ضمن إجراءات ومبادئ تحترم سيادة القانون.

نود في هذا الصدد الإشارة إلى ضرورة وفاء السلطة الوطنية الفلسطينية بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها وفقاً لقوانينها الوطنية والمعايير الدولية والاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها.

على وجه التحديد، فإن دولة فلسطين، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزمة بإعمال حقوق الإنسان التالية، من بين حقوق أخرى: الحق في الحياة؛ والتحرر من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق في الحرية والأمن، بما في ذلك التحرر من الاعتقال أو الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي؛ والحق في الإجراءات القانونية الواجبة؛ والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛ كما الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وكذلك التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية. كذلك يلزم هذا العهد الدول الأطراف بضمان سبل الانتصاف المتاحة والكافية والفاعلة لانتهاكات الحقوق الواردة في المعاهدة، وهو ما يستلزم، من بين جملة من الأمور، واجب الدولة بإجراء تحقيقات سريعة وشاملة ونزيهة وفاعلة ومستقلة في الانتهاكات المحتملة، والتمكين من المساءلة الكاملة.

وتنص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي انضمت إليها دولة فلسطين، على أن من واجب كل دولة طرف أن تتخذ تدابير فاعلة لمنع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة ضمن الأقاليم الخاضعة لاختصاصها. ولا يجوز التذرع بأي ظرف من الظروف لتبرير التعذيب. كذلك تنص الاتفاقية على أنه لا يجوز الاحتجاج بأوامر صادرة عن رئيس كمبرر لها. وعلاوة على ذلك، تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بإجراء تحقيق سريع ونزيه في أعمال التعذيب المشتبه فيها وغيرها من أشكال سوء المعاملة الواقعة ضمن الأقاليم الخاضعة لاختصاصها. ويحق لأي فرد يزعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أن يقدم شكوى وأن يُحقَّق في قضيته. كما يجب على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن توفر الإنصاف الكافي لضحايا التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة ضمن الأقاليم التابعة لاختصاصها[12].

وهنا نشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي من بين أمور أخرى؛ ينص على التزامات باتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية الجميع من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو أي عمل تعسفي آخر نتيجة لتصرفاته للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. يشمل ذلك حظر تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، هذا التجريم الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لأنظمة العدالة الجنائية ويهدف إلى قمع المعارضة الأمر الذي تدينه الهيئات الدولية لحقوق الإنسان[13].

ونظراً إلى خطورة هذا الوضع، تدعو الشبكة حكومة دولة فلسطين إلى:

1. إجراء تحقيق سريع وشامل ومستقل في كل مزاعم الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والمتظاهرات على أيدي قوات الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك محاسبة كل من يثبت تورطهم بذلك، بمن فيهم المشرفون.

---

[12] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (1987): اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. متاح في https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cat.aspx

[13] انظروا، مثلاً، تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير، لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، 2015، متاح في http://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/criminalization2016.pdf

2. إجراء تحقيق فوري وشامل ومستقل في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بحق المتظاهرين المحتجزين، بما في ذلك التحرش الجنسي بالمتظاهرات والمحتجزات. ومحاسبة جميع من تورط بذلك.
3. فتح تحقيق جنائي في الهجمات على المتظاهرين من قبل متظاهرين مضادين يرتدون ملابس مدنية خلال الاحتجاجات التي نُفذَّت في مدينة رام الله منذ يوم الخميس 24 حزيران / يونيو 2021.
4. ضمان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في دولة فلسطين وإنهاء كل أشكال الانتهاكات التي تُرتكَب على أساس ممارسة الحقوق والحريات.
5. محاسبة كافة المتورطين في مقتل نزار بنات في إطار محاكمة عادلة وعلنية تفي بالحق في الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية.
6. وقف كل أشكال الاعتداءات على المجتمع المدني ومنتقدي الحكومة. وتهيئة بيئة تمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان.
7. ضمان تمكين الشعب الفلسطيني من عملية صنع القرار واعتباره شريكاً فيها. الأمر الذي يعتبر ضرورياً لضمان احترام مبادئ سيادة القانون، وحقوق الشعب الفلسطيني الفردية والجماعية في المشاركة السياسية، والسياق الأوسع لحق تقرير المصير.

نتطلع لردكم وإحاطتكم لنا إن قمتم بأخذ خطوات لمعالجة الأمور المذكورة أعلاه.

بإخلاص،

كريس غروف
المدير التنفيذي